أثر اعادة صياغة القوائم المالية على القيمة السوقية للمنشأة

مصطفي زكي حسين متولي

تمهيد :

أشار كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية على أن الهدف الرئيسي من القوائم المالية هو تقديم معلومات ملائمة وموثوقة فيها للمستخدمين من أجل تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في أسواق المال ، ولكن تعد ظاهرة تعديل القوائم المالية حدث غير مرغوب فيه لكثير من المتعاملين بسوق المال ، فهي بمثابة إشارة للتشكك في نزاهة إدارة الشركة ، وأن كثير من القوائم المالية المعدلة كانت تظهر بطريقة غير مباشرة في الإجراءات المحاسبية أو لوجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية ، ولذلك يعتمد الباحث على تقييم ظاهرة تعديل القوائم المالية في ضوء الإصدارات المهنية والتعرض للدوافع والانعكاسات التي أدت إلى تفاقم حدوث عمليات تعديل القوائم المالية .

ويمكن تقسيم هذا البحث إلى :

أولاً : إعادة صياغة القوائم المالية ... تقييم الظاهرة في ضوء الإصدارات المهنية والمعايير الدولية.

ثانياً : ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية (المسببات – الآثار – آليات الحد منها) .

ثالثاً : انعكاسات ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية على القيمة السوقية للمنشأة .

أولاً : إعادة صياغة القوائم المالية ... تقييم الظاهرة في ضوء الإصدارات المهنية والمعايير الدولية ذات الصلة :

أوضحت دراسة (*Rahmanian, H., Rahmani, H., and Kafari, F., 2016*) مدى اهتمام الهيئات التنظيمية والمهنية بموضوع عمليات تعديل القوائم المالية وقد قامت SEC بوضع مفهوم لهذه العمليات بأنها تعني عدم الاعتماد على القوائم المالية السابق إصدارها أو عدم الثقة في تقرير مراقب الحسابات أو الحاجة إلى فحص ومراجعة التقارير نتيجة اكتشاف أخطاء جوهرية في القوائم المالية التي سبق نشرها ، وأشارت إلى ضرورة الاهتمام بثلاث أقسام تم ذكرها في قانون (Sarbanes. Oxle) هي :

القسم الثالث : بعنوان مسئولية الشركة ، حيث تشير الفقرة الرابعة منه إلى ضياع وفقدان الأرباح والمكافآت جراء ما تسببه القوائم المعدلة ، وهنا تظهر مسئولية المدير التنفيذي ومدير القطاع المالي تجاه المعلومات المضللة والوهمية الموجودة في هذه القوائم .

القسم الرابع : بعنوان الافصاحات المالية المدعمة ، وتؤكد الفقرة الثانية على أهمية متابعة SEC لعملية إصدار القوائم المعدلة والأشراف عليها للحد من انتشار تلك القوائم ، بحيث يتم تضييق هذا المجال على الحالات التي تستوجب تغيير المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية .

القسم السابع : بعنوان دراسات وتقارير ، حيث تخص الفقرة الرابعة على قيام SEC بفحص وتحليل الأحداث المالية التي دعت الشركات للقيام بتعديل قوائمها المالية خلال الخمس سنوات السابقة لصدور هذا القانون للتحقق فيما إذا كانت هناك انتهاكات أو مخالفات بالقوائم المالية للشركات الأمريكية وخاصة التي تتعلق بإدارة الربحية والمعالجات المحاسبية للبنود خارج الميزانية .

وعرفت دراسة (Ye, C., and Yu, L., 2017) ظاهرة تعديل القوائم المالية بأنها تصحيح للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية السابق إصدارها لكونها مضللة ، وقد تقود إلى اكتشاف فضائح محاسبية وغش وتدليس .

وتوصلت إلى أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية تم الاعتماد على التمويل بالاقتراض الخارجي من البنوك ، ويعنى ذلك أن الشركات بعد تعديل القوائم المالية تؤثر سلبياً على قرار التمويل وخاصة لمصادر التمويل التي تعتمد على اسهم رأس المال .

كما عرضت الدراسة السابقة تناول مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB موضوع هام وهو ظاهرة تعديل القوائم المالية في المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٤ بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء" ، فقد أهتم هذا المعيار بمفهوم تعديل القوائم المالية ، وتناول متطلبات القياس والاعتراف بأخطاء السنوات السابقة، ومتطلبات الإفصاح عنها ، وأهتم أيضاً هذا المعيار بالمجالات الخاصة بتقييم التحريفات التي لم يتم تصحيحها وأفصح أن هناك علاقة مباشرة بين تحديد الأهمية النسبية وقرار إدارة الشركة بتصحيح تحريفات تم اكتشافها بعد عمليات تعديل القوائم المالية ، ولابد من قيام الإدارة بدراسة الاعتبارات الكمية والنوعية للأهمية النسبية لما تتضمنه القوائم المالية السابق إصدارها من تحريفات وذلك لضمان عدم ترك تلك التحريفات التي سيترتب على عدم تصحيحها وجود عمليات مضللة وقوائم مالية محرفة . وتعرضت نفس الدراسة إلى ما أشار إليه المعيار الأمريكي في الفقرة رقم (٢٥) أن أي أخطاء يتم اكتشافها في القوائم المالية التي سبق إصدارها لابد من التقرير عنها كتسويات لسنوات سابقة عن طريق العمليات الخاصة بتعديل وإصدار القوائم المالية ، وفيما يتعلق بالإفصاح عن الأخطاء السابقة وتعديلها إذا قامت المنشأة بتعديل القوائم المالية لتصحيح خطأ ما ، فينبغي على المنشأة أن تفصح في معلوماتها عن القوائم السابقة التي تم تعديلها مع بيان الخطأ .

وأوضحت دراسة (Loncu, 2014) بضرورة أهمية معالجة أخطاء السنوات السابقة بأثر رجعي ، بما يكفل تحقيق خاصية القابلية للمقارنة والتي تمثل احد الخصائص المحددة لمنفعة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، وقد قدمت الإصدارات المحاسبية ذات الصلة والإرشادات المتعلقة بكيفية تصحيح

وتعديل أخطاء الفترات السابقة ، وذلك من خلال ظاهرة تعديل القوائم المالية المقارنة للسنوات السابقة المتأثرة بهذه الأخطاء ، حيث يتم تعديل بيانات الفترات السابقة ، كما لو كانت هذه الأخطاء لم تحدث من قبل وذلك بقيمة تصحيح الأخطاء التي تخص هذه الفترات ، كما يتم تعديل رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة لأول فترة معدة للعرض لأغراض المقارنة ، وذلك إذا كانت الأخطاء السابقة تخص فترة تسبق هذه الفترة الأولى المعدة للعرض مع مراعاة الإفصاح عن طبيعة خطأ الفترة السابقة ومقدار التعديل في القوائم المالية عن سنوات سابقة ، والتي تظهر في التقرير المالي للسنة الحالية لأغراض المقارنة .

ثانياً : ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية (المسببات – الآثار – آليات الحد منها) :

أشار مجلس الأشراف المحاسبي على الشركات المساهمة (PACOB) ، في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تُعد مؤشراً على وجود ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية ، وهناك قصور في تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية بذلك يوجد علاقة بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية وزيادة احتمالات ظاهرة تعديل القوائم المالية .(*Makela, Markus, A., 2017*)

وقد اقترحت إحدى الدراسات (*Chepurko et al., 2018*) تفسيرات عديدة عن مسببات ظاهرة تعديل القوائم المالية وزيادتها بشكل مثير حيث تتمثل في الغش والتلاعب في بنود المصروفات ، ثم المغالاة في بنود الإيرادات التي تشتمل إدراج مبيعات وهمية في الدفاتر مثل إصدار أوامر بيع لبعض السلع في حين أنها مازالت لدى الشركة ، بالإضافة إلى أساليب التلاعب في المخزون إلى أنه يعد ارتكابه أكثر صعوبة مقارنة بالتلاعب في بنود الإيرادات وذلك لأن التلاعب في الإيرادات يكون في الفترة الحالية ولا يمتد اثر ذلك في الفترات التالية ، وذلك على العكس من التلاعب في المخزون الذي يمتد اثره إلى الفترات التالية ، بالإضافة إلى ذلك أكد المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) أن ظاهرة تعديل القوائم المالية : *(بلال ، ٢٠١٨)*

أ- تصحيح وتعديل أخطاء موجودة بالقوائم المالية للشركة السابق إصدارها ، ويقصد بالأخطاء المراد تصحيحها هنا أخطاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية والتي تنتج من الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس .

ب- الأحداث أو العمليات اللاحقة التي تقع بعد تاريخ إعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية والتي تقدم دليل إضافي عن حالات كانت قائمة في تاريخ إعداد الميزانية ، وتتطلب هذه الأحداث الاعتراف بها وتعديل القوائم المالية ، ومن أمثلة هذه الأحداث إفلاس أحد العملاء بعد إعداد الميزانية وقبل نشر أو إصدار القوائم المالية .

وأشار هذا المعيار بأن ظاهرة تعديل القوائم المالية توضح بأن هناك تحريف في بنود وعناصر القوائم المالية الخاصة بالمنشأة عن فترة مالية سابقة أو اكثر وينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو نتيجة استخدام سيء لهذه المعلومات .

وقدمت دراسة (Yang XU, Lijuanzhao, 2016) بعض الأسباب والدوافع المؤدية إلى ظاهرة تعديل القوائم المالية من خلال إعادة صياغة القوائم المالية قد يكون سبب التجاوزات المتمثلة في الأخطاء المتعمدة والتحريفات الجوهرية التي تتلخص في التحقق عن الإيرادات والمصروفات التي تتمثل في عمليات غش وتدليس واحتيال في القوائم المالية ، الأخطاء غير المتعمدة التي تتم من خلال إجراء تغييرات غير جوهرية في بعض بنود القوائم المالية مثل تصحيح خطا محاسبي بسيط. وناقشت هذه الدراسة عدة حالات يجب مقابلتها في القوائم المالية التي تم مراجعتها حتى تقوم الشركات بتعديل هذه القوائم لاحقاً ، حدوث تحريف جوهري لبعض أنواع المخاطر، سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ممارسات محاسبية خاطئة ، تشوية تم اكتشافه بواسطة نظم الرقابة الداخلية وأساليب الحوكمة المختلفة ، فشل المراجع

الخارجي في الكشف عن التحريف أو التشويه وقد تم إصدار القوائم المالية ، إذا تم اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية بصورة لاحقة فإنه يتطلب تصحيح وتعديل للقوائم المالية المصدرة.

وأضافت هذه الدراسة إلى أن ضعف وقصور نظم الرقابة الداخلية من الأسباب الرئيسية التي تساعد على تفاقم ظاهرة تعديل القوائم المالية وسوف تنخفض عندما يتم زيادة كفاءة هيكل الرقابة الداخلية وتحسين الإجراءات الخاصة به التي تعمل على اكتشاف الغش والأخطاء في عناصر القوائم المالية وتساهم في الحد من عمليات تعديل القوائم المالية .

وتوضح دراسة (Amer-Zaden anszhang, 2015) أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تعتبر تصحيحات لاحقة لأخطاء في تطبيق المعالجات المحاسبية أو التغييرات في تطبيق السياسات المحاسبية ، فإن الإعلان عن تعديلات القوائم المالية يزيد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية مما توفر إشارة لارتفاع مخاطر المعلومات ، وبذلك يزيد من تكلفة الاختيار العكسي ، ويعتبر عدم تماثل المعلومات محدداً هاماً للقرارات الاستثمارية الرئيسية مثل قرارات الاستيلاء وعمليات الدمج والاستحواذ ، وأن مخاطر المعلومات المتأصلة في الشركات التي تعدل من قوائمها المالية يتوقع أن تزيد من دوافع المستحوذين لتقديم عروض للاستحواذ بصفة عامة ، في حين أن الافتقار إلى إدارة ورقابة فعالة في الشركات التي تعدل قوائمها المالية يستدعي تدخلاً خارجياً من خلال الاستحواذات ، إلا أن مخاطر المعلومات في تلك الشركات ربما تخفض من تلك الدوافع للمستحوذين المحتملين ، بذلك يظل هناك سؤالاً مطروحاً عما إذا كانت تكاليف مخاطر المعلومات تفوق المنافع المحتملة للاستيلاء بعد تعديلات القوائم المالية .

ويرى الباحث أن الشركات التي تندمج في إدارة الأرباح بشكل تعسفي وتدرج فيما بعد ضمن الشركات التي تعدل قوائمها المالية على عدم كفاءة في نظم رقابتها الداخلية ، وتوفر إشارة لتكاليف وكالة ، ويعتبر الاستيلاء آلية هامة للحد من تكاليف الوكالة من خلال إحلال الإدارة غير الكفء وتحسين الحوكمة الداخلية التي تختص بالتفاعلات بين مجلس الإدارة والمديرين والموظفين لتعمل على استقلال مجلس الإدارة ، وبالتالي زيادة فعالية الرقابة والحد من احتمالات ظاهرة تعديل القوائم المالية

وتناولت دراسة (Blankley et al., 2014) الآثار السلبية لظاهرة تعديل القوائم المالية ، على الرغم من ترحيب الهيئات التنظيمية والمستثمرين والمنظمين بالجهود الفائقة نحو تعديل الأخطاء المحاسبية وتصحيح التحريفات الجوهرية بعناصر القوائم المالية ، إلا أن الشركات تفشل في توفير التوقيتات الملائمة للتعديل وتتأثر في نشر الأرباح ، مما يؤدي إلى تأخر نشر التقارير المالية ، وقد اهتمت هذه الدراسة بتوقيت إبطاء الإفصاح حول التعديلات لفهم المشكلة ، ومعرفة أسباب تأخر الإفصاح ، وقد تم التوصل إلى أن قد يكون تأخير الإفصاح يحدث بسبب مهام كتابية إضافية تتطلبها التعديلات ، أو الشركات التي تعدل قوائمها المالية ليست قادرة على إنتاج معلومات ذات مصداقية حتى تعدل وتصحح من ممارستها المحاسبية ، وقد أسفرت العلاقة بين ظاهرة تعديل القوائم المالية وتتأخر تقرير المراجع بان الشركات التي تعدل من قوائمها المالية يكون لديها تأخير في نشر التقارير المالية الخاصة بها .

كما ركزت دراسة (*Soenke Sievers, S. and Christion Sofilkanitsch, C., 2019*) على اثر ظاهرة تعديل القوائم المالية على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الأجل القصير ، وقد قامت الدراسة بفحص مجموعة من الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية يوجد لديها تعديلات جوهرية ناتجة من تجاوزات أو تحريفات محاسبية في قوائمها المالية ، مخالفات مرتبطة بحدوث الأخطاء والغش والاحتيال في المعالجات المحاسبية وبذلك تعاني من إنخفاض جوهري في معامل استجابة الأرباح في بنود القوائم ، فقد وجد بين الشركات التي

لديها تعديلات جوهرية أن تلك التي تعتبر محلاً لمخاوف أكثر في الأمور المتعلقة بالضعف وفقدان المصداقية ، وتلك التي تؤثر بشكل سلبي على ثقة مستخدمي القوائم المالية والتي لم تتخذ قرارات سريعة لتحسين مصداقية التقرير المالية ، وبذلك تعاني من تدهور لفترة أطول في معامل استجابة الأرباح .

وقامت دراسة (*Danial A. and Dana R., 2019*) بإختبار تأثير تعديل القوائم المالية على دوران أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة ومراجعي الحسابات والإدارة التنفيذية وكذلك المديرين الماليين وأوضحت أن أرتفاع معدل دوران المديرين الماليين وإنخفاض المكافآت والحوافز في الشركات التي تعدل قوائمها المالية مقارنة بتلك التي لا تقوم بتعديل قوائمها المالية ، وقد وجد أن معدلات دوران جوهرية للمديرين التنفيذين في الأعوام الأولى بعد نشر التعديلات في عناصر القوائم المالية وأن معدل دوران كلا من المدير التنفيذي والمدير المالي في الشركات التي تعدل قوائمها المالية يمثل ضعف نظيرة في الشركات التي لا تعدل قوائمها المالية، كما ركزت هذه الدراسة على أن اكتشاف الغش والمخالفات المحاسبية يرتبط بإرتفاع معدلات دوران رؤساء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية . كما أشارت هذه الدراسة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة يعانون من فقدان مراكزهم الوظيفية داخل لجنة المراجعة بعد تعديل القوائم المالية للشركات ، ولكن هذا لا يحدث بنفس المعدل في جميع الشركات ، لذلك ضرورة معرفة تحديد تلك العوامل المؤثرة في بقاء أعضاء لجنة المراجعة بعد تعديل القوائم المالية ، كما استهدفت اختبار ما إذا كان بقاء أعضاء لجنة المراجعة بعد تعديل القوائم المالية يرتبط بالخصائص النوعية المتعلقة بجودة الأداء لهؤلاء الأعضاء أم يرتبط بمدى تأثير ونفوذ المدير التنفيذي على مجلس الإدارة

وتوصلت نفس الدراسة السابقة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة ممن تتوافر لهم صفات شخصية مناسبة وخبرات كبيرة في القيام بالمهام والدقة في الرقابة على تنفيذ عمليات إعداد القوائم المالية ، وأن كلما زادت نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية كلما انخفضت ظاهرة تعديل القوائم المالية ، وأن

الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب المخالفات الناتجة عن سوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فإن أعضاء لجنة المراجعة أقل احتمالاً للبقاء في وظائفهم .

وأختبرت دراسة (*Chen, 2014*) ما إذا كانت ظاهرة تعديل القوائم المالية مرتبطة بتغيير المراجعين لاحقاً ، حيث أن وجود تعديل للقوائم المالية نتيجة لإدارة الأرباح بواسطة الشركة يمثل فشلاً للمراجعة بسبب أن المراجع الخارجي للشركة لم يمنع مثل ذلك الخداع والتلاعب في العوائد والأرباح والتضليل ، وحدوث عمليات الاحتيال في القوائم والتقارير المالية فقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أن تعديلات القوائم المالية تؤدي إلى إيجاد صورة سلبية أكثر لدى المستثمرين عن مراجعي شركاتهم ، وقد توصل إلى زيادة حالات التقاضي من قبل المساهمين ضد مراجعي الشركات التي عدلت قوائمها المالية ، في حين أن المساهمين من المحتمل أكثر أن يصوتوا ضد التصديق على تعيين المراجع في الشركة التي تعدل قوائمها المالية .

وقد توصلت إلى أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية يكون لديها معدلات مرتفعة لدوران المراجعين ، متضمنة استقالة المراجعين وعزلهم ، وذلك مقارنة بالشركات الأخرى ، وقد وجد أن إستقالة المراجعين في الشركات التي تعدل قوائمها المالية ترتبط برد فعل سلبي للسوق ، بينما عزل المراجعين يرتبط برد فعل للسوق ، وذلك اتساقاً مع استناد الشركات بإشارة عزل المراجع لتحسين جودة التقرير المالي .

ثالثاً : إنعكاسات ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية على القيمة السوقية للمنشاة :

أشارت دراسة (Liangbo et al., 2016) أن الأثر السلبي في رد فعل سوق الأسهم كان أكثر حدة تجاه قيام الشركات العائلية بإعلان تعديل قوائمها المالية مقارنة بتلك الشركات غير العائلية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية ، وقد أوضحت الدراسة أن الشركات العائلية تتسم بإرتفاع حدة الصراع بين المساهمين من أفراد العائلة

ومساهمي الأقلية ، وهو ما يدفع المستثمرين دائماً إلى طلب المزيد من المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة بالنسبة لتلك الشركات العائلية ، وبالتالي فإن هذه الشركات تكون أكثر حساسية للتدهور في جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بالشركات الأخرى غير العائلية ، لذلك فإن تعديل القوائم المالية وما يوفره من معلومات جديدة تؤدي بالمستثمرين ليس فقط إلى تخفيض توقعاتهم عن جودة المعلومات المحاسبية وإنما أيضاً يؤدي إلى زيادة مخاوف المستثمرين من إتخاذ قرارات انتهازية من جانب الإدارة ، وبالتالي نجد أن كلاً التأثيرين يؤدي إلى تأثير سلبي أكثر حدة من جانب سوق المال تجاه تعديل القوائم المالية من جانب الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية .

وأوضحت الدراسة أن رد الفعل السلبي تجاه أسعار الأسهم كان ناتج عن تزايد علاوة المخاطر الناتجة عن زيادة درجة عدم التأكد وبشأن المعلومات وضعف جودة المعلومات المحاسبية لتلك الشركات التي قامت بإجراء عمليات تعديل القوائم المالية ، وقد ركزت الدراسة على سوق الأوراق المالية الأمريكية ، ويتسم السوق الأمريكي أنه من أكثر الأسواق التي يكون فيها تشتت كبير في هيكل الملكية وأكثر البيئات المؤسسية الملائمة ، وبالتالي فإن هذا يشير أن تلك الأسباب والآثار والانعكاسات المترتبة على تعديل القوائم المالية سوف تختلف بشكل كبير بين البيئة الأمريكية وبيئات الدول الأخرى ، حيث تتسم بعض الدول بان لديها بيئة قانونية ضعيفة ولكن أسواقها المالية سريعة النمو ، كما أنها تتسم بإرتفاع درجة تركز هيكل الملكية ، وبالتالي فإن هذا يجعل هذه الدول ممثل جيداً للعديد من الأسواق الناشئة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات العائلية تهتم كثيراً بسمعتها مقارنة بتلك الشركات الغير عائلية ، وهو ما أدى إلى انخفاض احتمالات حدوث الأخطاء المحاسبية في الشركات العائلية مقارنة بالشركات الغير عائلية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إهتمام كبير بعنصر السمعة في الشركات العائلية ويعتبر من العوامل الرئيسية التي ساهمت في إنخفاض حجم الأخطاء

المحاسبية في القوائم المالية لتلك الشركات وذلك ليس فقط بسبب أن تعديل القوائم المالية سوف يكون له تأثير معنوي كبير على سمعة هذه الشركات ، ولكن أيضاً بسبب أن أفراد العائلة يفتقدون العديد من المزايا الأخرى غير المالية .

وقدمت دراسة (*Filesan, J. Gurn, 2016*) التعرف عن كيفية تأثير ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المماثلة في نفس الصناعة وأيضاً للشركات التي تمثل كبار العملاء على شروط عقود القروض بين البنوك والشركات المقترحة ، حيث أن ظاهرة تعديل القوائم المالية من خلال الشركات المماثلة في نفس الصناعة وأيضاً من خلال الشركات التي تمثل كبار العملاء إلى قيام المقرضين بإعادة تقييم المخاطر الائتمانية للشركة المقترحة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومزيد من القيود على السياسات المالية .

إن مما يشير إلى ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المرتبطة اقتصادياً يقلل من مصداقية أرقام القوائم المالية للشركة المقترضة ، إذ أن الشركات المماثلة في نفس الصناعة لديها معاملات تجارية مماثلة وتواجه بتوقعات أداء مماثلة وتستخدم ممارسات محاسبية مماثلة ، ويؤدي تعديل القوائم المالية للشركات المماثلة في الصناعة بالمقرضين إلى إعادة تقييم جودة المعلومات المحاسبية لجميع الشركات في هذه الصناعة ، بالإضافة إلى أن تعديل القوائم المالية من جانب كبار العملاء دليل على انخفاض مصداقية القوائم المالية للشركة المقترضة .

وقد أعتمدت هذه الدراسة على أن ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المرتبطة اقتصادياً بالشركات المماثلة وكبار العملاء يغير من توقعات المقرضين حول التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية المتعلقة بالشركة المقترضة ، إذ تستخدم البنوك ربحية هذه الشركات المرتبطة اقتصادياً كمدخلات في نموذج القرار ، وبالتالي يؤثر أي تعديل للأرباح المعلن عنها مسبقاً من قبل الشركات المرتبطة اقتصادياً على التوقعات المتعلقة بالمستقبل بالنسبة للشركة المقترضة ، بالإضافة إلى أن ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المماثلة في نفس الصناعة تعطي مؤشر على أن هناك تدهور

اقتصادي متوقع في الصناعة ، كما أن تعديل القوائم المالية لكبار العملاء يؤدي غلى انخفاض قدرة العملاء على الدفع وانخفاض حجم الطلب على منتجات الشركات المقترضة وكلها عوامل تؤثر على التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية للشركة المقترضة .

وتعرض دراسة (*Joun et al., 2015*) في النتائج الخاصة بها أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تؤثر سلبياً على القدرة التمويلية للشركة ، وتأثير هذه الظاهرة على إصدار اسهم جديدة من قبل شركة موجودة بالفعل للتداول العام ، إصدار اسهم وبيعها لمستثمرين من القطاع الخاص ، سحب الأسهم المطروحة .

أن الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية بسبب المخالفات المحاسبية المتعمدة والتي تنطوي على أنشطة وممارسات احتيالية تكون أقل احتمالاً لإصدار ثانوي للأسهم وتكون أقل احتمالاً في الدخول في صفقات وأن تكاليف إصدار الأسهم تكون أعلى في الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية ، بالإضافة إلى أن الشركات تكون أكثر أحتمالاً لسحب وإلغاء الأسهم المطروحة عندما تقوم بتعديل قوائمها المالية، كما أشارت هذه الدراسة إلى أن الأمر يعتمد كثيراً على طبيعة وشدة التعديلات المحاسبية ، فعندما يكون تعديل القوائم المالية بسبب تغيير في القواعد المحاسبية أو بسبب أخطاء غير متعمدة فإن الشركات الأمريكية تكون أقل حدة مقارنة بتلك التعديلات في القوائم المالية التي تحدث بسبب المخالفات المحاسبية المتعمدة والتي تكون اكثر حدة في التأثير السلبي على القدرة التمويلية للشركة والذي يخلق بيئة تمويلية صعبة على تلك الشركات بعد تعديل قوائمها المالية ، حيث أن ظاهرة تعديل القوائم المالية لها تأثير سلبي بسيط على تكلفة إصدار الأسهم والتي تقاس من خلال تلك الرسوم والأتعاب التي يتقاضاها وكلاء الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك أوضحت نتائج الدراسة أن ظاهرة تعديل القوائم المالية ليس لها تأثير معنوي على تكلفة إصدار الأسهم والتي يتم بيعها لمستثمرين من القطاع الخاص بدون طرح عام في البورصة .

ويرى الباحث أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تؤدي إلى تدهور بيئة التمويل وتصبح الشركات أقل قدرة في الوصول إلى أسواق رأس المال وعائق الإصدار الأسهم لان المستثمرين بعد تعديل القوائم المالية يكون لديهم استعداد أقل في الاستثمار مع الشركات التي قامت بالتعديل وذلك لارتفاع حجم المخاطر ، مما يؤدي إلى إنخفاض للطلب على اسهم هذه الشركات .

وبالاضافة إلى ما سبق ، أختبرت دراسة (*Zhabg and Zadeh, 2015*) تأثير تعديل القوائم المالية على قيمة الشركة وأسهمها من خلال اختبار تأثير تعديل القوائم المالية على السوق الخاص بعمليات الاندماج والاستحواذ للشركات ، وقد أوضحت الدراسة أن هناك نوعين من تأثيرات تعديل القوائم المالية ، تتمثل **أولهما** في أن تعديل القوائم المالية يرتبط إلى حد كبير بتأثير سلبي على عوائد الأسهم ويترجم هذا من قبل مقدمي عروض الاندماج والاستحواذ بإمكانية الحصول على هذه الشركات بأسعار منخفضة نسبياً ، وبالتالي فإن الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية تكون أكثر عرضه لتصبح أهدافاً للاستحواذ بسبب إنخفاض قيمة أسهمها عقب الإعلان عن تعديل قوائمها المالية .

والثاني أن تعديل القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض احتمالات الاندماج والاستحواذ وعلى الرغم من أن ذلك التعديل يمثل تصحيح الأخطاء والتحريفات في السياسات المحاسبية إلا أن الإعلان عن ظاهرة تعديل القوائم المالية يزيد من عدم تماثل المعلومات وتؤدي إلى ارتفاع مخاطر المعلومات وتكلفة سوء الاختيار، كما أوضحت نتائج الدراسة أنه سواء تم تعديل القوائم المالية بسبب الأخطاء المحاسبية أو بسبب المخالفات المحاسبية فإن كلاهما له تأثير سلبي متشابه على احتمالات الاستحواذ ، مما يشير إلى أن المستثمرين المحتملين يكون لديهم خوف من عدم التأكد المرتبط بالمعلومات نتيجة تعديل القوائم المالية بغض النظر عن ما إذا كان هذا التعديل بسبب يرجع لمخالفات وأخطاء متعمدة من الإدارة أم يرجع إلى تطبيق خاطئ غير متعمد للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، حيث أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها

المالية تلقت عروض استحواذ واندماج ، تكون أكثر احتمالاً لسحبها أو أنها تستغرق وقتاً طويلاً لإتمامها وذلك مقارنة بتلك الشركات التي لم تقم بتعديل قوائمها المالية ، بالإضافة إلى ذلك أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية تلقت عروض أسعار أقل من حيث التقييم الخاص بقيمة الصفقة مقارنة بالشركات التي لم تقم بتعديل قوائمها المالية ، مما يؤدي إلى أن الإثر السلبي على عمليات الاندماج والاستحواذ يحدث بسبب العديد من العوامل المرتبطة بتعديل القوائم المالية مثل ارتفاع مخاطر المعلومات ، وزيادة درجة التأكد المرتبط بالمعلومات ، وارتفاع تكلفة رأس لمال وزيادة عدم تماثل المعلومات .

وأظهرت دراسة (*Chin, S., Tang, K., & Ahmad, A.,2017*) إلى أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تعمل على زيادة وارتفاع مخاطر التقاضي التي تثمل أحد العوامل المؤثرة في حجم التأثير السلبي على أسعار الأسهم بالنسبة للشركات التي تقوم بتعديل العناصر والبنود الخاصة بالقوائم المالية ، كما أشارت إلى أن التقاضي هو أمر مكلف للشركة فهناك العديد من الدعاوى القضائية المتمثلة في الدعاوى التي يرفعها المراجع ضد العميل التي تنشا عن الإخلال بالالتزامات التعاقدية مثل الأتعاب ، الدعاوى القضائية التي يرفعها العميل على المراجع مثل إفشاء معلومات تخص العميل ، الدعاوى القضائية التي يرفعها الطرف الثالث على المراجع نتيجة اعتماده على تقارير مالية مزورة وبذلك يحدث ضرر وأذى للطرف الثالث ، بالإضافة إلى أن تكاليف التقاضي المتوقعة نتيجة تعديل القوائم المالية قد أثرت في تقديرات المستثمرين ، وبالتالي ساهمت في زيادة رد الفعل السلبي تجاه أسعار الأسهم ، وقد حاول المستثمرين تقدير التكاليف المتوقعة للتقاضي ومعرفة مدى تأثيرها على قيمة الشركة ، وبالتالي تساهم تكاليف التقاضي المتوقعة في زيادة حجم التأثير السلبي على أسعار الأسهم عند تعديل القوائم المالية من خلال تأثيرها السلبي على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركة وعلى تكلفة رأس المال وعلى سيولة الشركة في المستقبل .

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة تعديل القوائم المالية تمثل مفاجأة سلبية كبيرة للمستثمرين لأنه يلقى الضوء على أحتمال تعرض الشركة للدعاوى القضائية ، وأحتمال تحمل الشركة تكاليف تقاضي مرتفعة ، وعندما تعلن الشركة عن تعديل للقوائم المالية يقوم المستثمرين في نفس الوقت بتقييم الآثار المترتبة على تعديل القوائم المالية على كل من عمليات الشركة وعلى تكاليف التقاضي المتوقعة ، مما يفرض التقاضي تكاليفاً باهظة على الشركات مثل أتعاب المحاماة وتكاليف إدارة الوقت المخصص للدعاوى القضائية وتكاليف السمعة وتكاليف تسوية الدعاوى القضائية ، وتمثل هذه التكاليف التزامات محتملة كبيرة عندما تقوم الشركات بعمل تعديلات مالية.

بالإضافة إلى أن هناك ١٨٠ شركة من الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية تم رفع دعاوى قضائية ضدها نتيجة تعديل وإعادة صياغة قوائمها المالية .

قائمة المراجع

١. د. السيد حسن سالم بلال ، "رد فعل سوق الأوراق المالية لتعديل القوائم المالية : دراسة أمبريقية بإستخدام دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية" ، ***مجلة البحوث التجارية*** ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، المجلد (٤٠) ، العدد الرابع ، ٢٠١٨ ، ص٦٨ ، ص ١٠٢ .

٢. د. هلال عبدالفتاح عفيفي ، خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية ، ***مجلة البحوث التجارية*** ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، المجلد ٣٩ ، العدد الثاني ، ٢٠١٧ ، ص٢٣٠ – ص ٢٩٧ .

3. Lennox, C., Wang, Z. & Wu, X., (2018), Earning management, audit adjustments, and the financing of corporate acquisitions: Evidence from China, (2018), Journal of Accounting and Economics, Vol.65, No.1, pp. (21–40).

4. Mahmoudi, M., & Heidari, I., (2016), The effect of the restated financial statements on the company's growth in companies listed in Tehran Stock Exchange, *INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND CULTURAL STUDIES, (special Issue), pp. (2583-2590).*

5. Moroney, R., & Ken, T., (2016), Differences in Auditors' Materiality Assessments When Auditing, Financial Statements and Sustainability Reports, Contemporary Accounting Research Journal, Vol. 33 No. 2, pp. (551–575) .

6. Mohammed , W., Wasiuzzaman S., Morsali, S. and Zaini, R., (2018), The Effect of Audit Committee Characteristics on Financial Restatements in Malaysia, (2018), *Journal of Asia-Pacific Business*, Vol.19, No.1, pp:4-22.

7. Weishi Jia & Jingran Zhao, (*2017), Does the Market Punish the Many for the Sins of the Few? The Contagion Effect of Accounting Restatements for Foreign Firms Listed in the United States, Journal of Accounting, Auditing & Finance, pp. (1–33).

8. Liangbo, M., Shiguang, M. and Gary, T., (2016), Family control, Accounting Misstatements and Market Reactions to restatement : Evidence from China, Emerging Markets review 28 (Scptember): 1-27.